

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام

١٩٧٦^(١) - ١٩٧٧^(٢) - ١٩٧٨

(١) صدر المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٨٨٠ تاريخ ٢ شباط ١٩٧٦، باعتبار مشروع موازنة ١٩٧٦ موضوع مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٧٥٢ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٧٥ مرعياً ومعمولاً به.

(٢) صدرت الموازنة بمرسوم إشتراعي عدد ٤٣ تاريخ ٢٦ أيار ١٩٧٧.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الرابع عشر - العقد العادي الاول الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع
في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٧٨

المواضيع المبحوثة

١. تصديق مشروع قانون قطع حساب عام ١٩٧٤.
٢. تصديق قانون الموازنة العامة والموازنات الملحققة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الاول ١٩٧٨ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر
الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٧٨ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

تغيب السادة - بيار الجميل، رشيد الصلح، سورين خان اميريان، فريد جبران، نجاح واكيم، حميد
دكروب، عادل عسييران، كاظم الخليل، ادوار حنين، امين الجميل، ارايروانيان، توفيق عساف، ريمون اده،
زاهر الخطيب، عزيز عون، عبدو عويدات، كميل شمعون، اميز الحافظ، انطوان فرنجيه، باخوس حكيم،
بطرس حرب، رشيد كرامي، صالح الخير، طلال المرعبي، موريس فاضل، هاشم الحسيني، حسين منصور،
حسن الميس، عبد المولى امهز، ناظم القادري.
واعتذر السادة - جوزف سكاف، يوسف حمود.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص واصحاب المعلي الوزراء السادة: فؤاد
بطرس، اسعد رزق، ميشال ضومط، امين البزري، فريد روفائل.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين.

المتغيبون، تتل اسمائهم،

تليت

المتعدرون، تتل اسمائهم،

تليت

الرئيس: لدى الرئاسة اقتراح بشأن الموازنة العامة، الكلمة لاحد موقعي الاقتراح الاستاذ منير ابو فاضل.
منير ابو فاضل: دولة الرئيس، نقترح ان تصدق الموازنة، بمادة وحيدة وقد تقدمنا انا وبعض الزملاء بمشروع

قانون بمادة وحيدة هذا نصه: «صدق مشروع القانون وجميع الموازنات الملحقه والجداول المرفقة المحال الى المجلس النيابي بموجب مرسوم رقم ٤٨٢ تاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧ كما عدلته لجنة المالية والموازنة النيابية». وبعمل بهذا القانون فور نشره.

التوقيع: علي عبدالله، منيف الخطيب، اوغيست باخوس، طارق حبشي، ادمون رزق، حبيب كيروز، فؤاد لحدود.

الرئيس: تطرح على التصويت اقتراح القانون المعجل المكرر.

محمد يوسف بيضون: دولة الرئيس، اسمحوالي ان اتلو تقرير لجنة المالية والموازنة لبيان اسباب التعديلات التي اجريت على مشروع قانون الموازنة العامة.

الرئيس: من يوافق على اعطاء اقتراح القانون لتصديق الموازنة بمادة وحيدة، صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: وافق المجلس على اعطاء اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر والكلمة لحضرة النائب الاستاذ محمد يوسف بيضون لشرح اسباب التعديلات التي ادخلت على مشروع الموازنة.

احمد اسبر: دولة الرئيس، نحن نوافق على اعطاء الكلام لحضرة مقرر اللجنة، ولكن نرجو من الرئاسة ان نعطينا حق الكلام بعدئذ لان لدينا ملاحظات ايضا على مشروع القانون نريد الادلاء بها.

نخايل الضاهر: لقد صوتنا على اعطاء الاقتراح صفة الاسعجال المكرر على اساس قفل المناقشة بمشروع الموازنة.

الرئيس: اقتراح القانون المقدم هو للتصويت على الموازنة بمادة وحيدة وهذا لا يمنع المجلس من ان يطلع على التقرير وبامكانكم بعدئذ ان تعطوا ملاحظاتكم على التقرير.

محمد بيضون: دولة الرئيس، اذا كانت رغبة الزملاء بان تتجاوز تلاوة التقرير فاني اتجاوب مع هذه الرغبة وامتنع عن تلاوة التقرير تفاديا لاطالة النقاش.

وارجو من المجلس الكريم قبل ان يصوت على الاقتراح بتصديق الموازنة ان يصدق مشروع قطع حساب عام ١٩٧٧.

الرئيس: من يوافق على المباشرة رأسا بالتصويت دون مناقشة تقرير لجنة المالية والموازنة يرفع يده.
- أكثرية -

الرئيس: وافق المجلس على المباشرة رأسا بالتصويت.

تتل المادة الوحيدة القاضية بتصديق مشروع قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٧٤.

فتليت المادة الوحيدة التالية:

مادة وحيدة - صدق مشروع القانون وجميع مرفقاته لقطع حساب سنة ١٩٧٤ والمحال الى مجلس النواب بموجب الرسوم رقم ٦٦٥ تاريخ ١١/٢٣/١٩٧٧. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: يتل مشروع قطع حساب موازنة عام ١٩٧٤ المحال بموجب المرسوم رقم ٦٦٥ تاريخ ١١/٢٣/١٩٧٧.

فتلي مشروع القانون التالي مع تقرير لجنة المالية والموازنة.

تقرير لجنة المالية والموازنة حول مشروع قانون

ثطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقفة لعام ١٩٧٤

بمناسبة درسها لمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقفة لعام ١٩٧٨، اطلعت لجنة المالية والموازنة على مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقفة لعام ١٩٧٤ وأقرته، بعد المناقشة كما ورد. عليه، نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير مرفقا بمشروع قانون قطع حسابات الموازنة العامة والموازنات الملحقفة لعام ١٩٧٤ راجين اقراره.

بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٨

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد يوسف بيضون.

مشروع قانون

قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقفة لعام ١٩٧٤

المادة الاولى - يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقفة عن سنة ١٠٧٥ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يفرها ديوان المحاسبة:

اولا - الموازنة العامة.

أ - الواردات الفعلية

ق. ل. ل.

ق. ل. ل.

٥٥، ١٣٢٩٨١٦٦٢٤

الحقوق المترتبة خلال السنة من

الضرائب ورسوم وحاصلات

وعائدات.

١١،١٥٧٩٢٧٣٠٥٢	٥٦،٢٤٩٤٥٦٤٢٧	بقايا الضرائب والرسوم المدورة عن السنين السابقة.
٥٦،٦٨٣٣٢٩٩		الاموال المنزلية
٥٥،١٥٧٢٤٣٩٧٥٢		مجموع الحقوق الموضوعة قيد التحصيل.
٧٤،٣٠٢٤٧٤٠٠٨		الاموال الباقية دون تحصيل في ختام السنة وقد حولت الى حساب عام ١٩٧٥.
٨١،١٢٦٩٩٦٥٧٤٣		فيكون رصيد الاموال المحصلة فعلا من ضرائب ورسوم وحاصلات وعائدات منها:
	٦٥،١٢٣٧٠٧٣٠٧	الرسوم والضرائب والحاصلات والعائدات المحصلة من اصل الحقوق المرتبة خلال السنة:
	١٦،٣٢٨٩٢٦٧٣	الاموال الحصلة من اصل بقايا السنين السابقة:
	٨١،١٢٦٩٩٦٥٧٤٣	
		ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل الخزينة).
	٨٠،٧٧٩٨٠٣٠٠٠	١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الاول من الموازنة.
	٤٨،١٧٤٤٩٤٦٠٩	٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثاني من الموازنة.
٦١،١٢١٨٥٨٩٨١٨	٣٣،٢٦٤٢٩٢٢٠٨	٣ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثالث من الموازنة.

٢٠,٥١٣٧٥٩٢٥

فتكون زيادة الاموال المحصلة فعلا
على النفقات المصروفة

ج - المأخوذات من المال الاحتياط :

٤٩٠٨٨٧٠٣,٠٠ لتغذية الجزء الاول من الموازنة

٠٠,٢٠١٨٤٢١٥٤ لتغذية الجزء الثاني من الموازنة

٠٠,٤٩٠١٥٦٨٨٣ لتغذية الجزء الثالث من الموازنة

٠٠,٧٤١٠٨٧٧٤٠

٢٠,٧٩٢٤٦٣٦٦٥

فيكون الفرق الحاصل بين واردات
الموازنة الناتجة عن اموال محصلة
فعلا وعن مأخوذات من مال الاحتياط
وبين النفقات المصروفة.

ويؤخذ الفرق البالغ (٢٠,٧٩٢٤٦٣٦٦٥) ل.ل. سبعمائة واثنان وتسعون مليوناً واربعمئة و ثلاثة و
ستون الفا وستمئة وخمس وستون ليرة وعشرون قرشاً لبنانياً في الحساب الخاص المسمى «مال الاحتياط العام»
وتحدد وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧٤.

ثانياً - الموازنات الملحقه .

١ . موازنة المديرية العامة للوقف والهاتف .

أ - الواردات الفعلية

ق.ل.ل.

ق.ل.ل.

٨٣,١٠٠٣٨٤٤٦٥

الحقوق المترتبة خلال السنة من
حاصلات ورسوم

٤٤,١١٦٤٦٢٤٩٤

٦١,١٦٠٧٨٠٢٨

الحقوق المدورة من السنين السابقة

١٨,٤٧٢٨٤٧

الاموال المنزلة (قانون ٧٤/١٤ تاريخ
١٩٧٤/٧/٢)

٢٦،١١٥٩٨٩٦٤٧	مجموع الرسوم والايادات الموضوعة قيد التحصيل
٧٢،٢٢٤٣٦٦٤٥	الاموال الباقية قيد التحصيل في ختام السنة وقد حولت الى حساب عام ٧٥
٥٤،٩٣٥٥٣٠٠١	فتكون الاموال المحصلة فعلا

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل خزينة الهاتف)

٧٢،٣٤٨٤٢٦٥٤	١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الاول
٧٤،٧٥٤٩٥	٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثاني.
٢٨،٧٥٤٥٦٠٢٨	٣ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثالث
٢٦،١٨٠٩٦٩٧٣	فتكون زيادة الاموال المحصلة فعلا على النفقات المصروفة

ج - المأخوذات من مال احتياط الهاتف

٠٠،٣٠٦٩٧٠٦٤	فيكون الفرق الحاصل بين الواردات الناتجة عن اموال محصلة فعلا وعن مأخوذات من مال الاحتياط وبين النفقات المصروفة.
٢٦،٤٨٧٩٤٠٣٧	

يؤخذ الفرق البالغ (٢٦،٤٨٧٩٤٠٣٧) ل.ل. ثمانية واربعون مليوناً وسبعمائة واربعة وتسعون الفا وثلاثون ليرة وعشرون قرشاً لبنانياً في الحساب المسمى «مال احتياط المديرية العامة للبرق والهاتف» وتحدد وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧٤.

٢. موازنة مديرية اليانصيب الوطني.

أ - الواردات الفعلية

ق.ل.ل.	ق.ل.ل.
٨٩،٤٧٩٩٥٢٧٥	الحقوق المترتبة خلال السنة من حاصلات بيع اوراق اليانصيب وخلافه.
	الاموال الباقية قيد التحصيل في ختام السنة وقد حولت الى حساب عام ١٩٧٥.

٨٩،٤٧٩٩٥٢٧٥ فتكون الاموال المحصلة فعلا من حاصلات
بيع اوراق اليانصيب الوطني وخلافه

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل خزينة اليانصيب).

٥٦،٤٦١٢٨٦٠١ بلغ مجموع النفقات المصروفة.

٣٣،١٨٦٦٦٧٤ فتكون زيادة الاموال المحصلة فعلا على
النفقات المصروفة.

١٠،٥٠٦١١٣ ج - المأخوذات من مال احتياط مديرية
اليانصيب الوطني.

٣٣،٢٣٧٢٧٨٧ فيكون الفرق الحاصل بين الواردات الناتجة
عن اموال محصلة فعلا وبين النفقات
المصروفة.

يؤخذ الفرق البالغ (٣٣،٢٣٧٢٧٨٧) ل.ل. مليونان وثلاثمائة واثنان وسبعون الفا وسبعمائة وسبع
وثمانون ليرة وثلاثة وثلاثون قرشا لبنانيا في الحساب الخاص المسمى «مال احتياط اليانصيب الوطني» وتحدد
وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧٤.

٣ - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

أ - الواردات الفعلية

ق.ل.ل. ق.ل.ل.

٥٩،٣٤٠٨٨٠٨ مجموع الاموال المحققة او المحصلة

٣٦،٤٢٩١٢٠٦ ٧٧،٨٨٢٣٩٧ رصيد حساب المواد في ٧٤/١٢/٣١

٣٦،٤٢٩١٢٠٦ فتكون الاموال المحصلة فعلا ورصيد حساب
المواد.

ب - النفقات المصروفة (غير المدفوعة بكاملها من قبل مكتب الحبوب)

٥٥،٢٥٠٥٨٠١ ١ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء
الاول.

٣٣،٣٤٣٨ ٢ - بلغ مجموع المصروفات في الجزء الثاني

٧٠,٣٣٣٦٠٤٢ ٨٢,٨٢٦٨٠٢ ٧٣/١٢/٣١ - رصيد حساب المواد في

٦٦,٩٥٥١٦٣

فتكون زيادة الاموال المحصلة فعلا ورصيد حساب المواد في ١٩٧٣/١٢/٣١ على النفقات المصروفة بما فيه رصيد حساب المواد في ١٩٧٤/١٢/٣١

٠٠,٧١٣٣٥٧٤

ج - المأخوذات من مال احتياط مكتب الحبوب والشمندر السكري.

٦٦,٨٠٨٨٧٣٧

المجموع

يؤخذ المجموع البالغ (٦٦,٨٠٨٨٧٣٧) ل.ل. ثمانية ملايين وثمانية وثمانون الفاً وسبعمائة وسبع وثلاثون ليرة وستة وستون قرشا لبنانيا في الحساب الخاص المسمى «مال احتياط مكتب الحبوب والشمندر السكري» وتحدد وضعية هذا الحساب بنهاية سنة ١٩٧٤.

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: من يوافق على المادة الوحيدة القاضية بتصديق قانون قطع حساب سنة ١٩٧٤ يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء،

فنودي حضرة النواب باسمائهم.

- اجماع -

الرئيس: صدق القانون بالاجماع. يتل قانون الموازنة العام لسنة ١٩٧٨ مع الموازانات الملحقه وملحقاتها

وتقرير اللجنة.

فتلي مشروع القانون والتقرير التاليان:

قانون موازنة ١٩٧٨

المادة الاولى - تحدد ارقام الموازنة العامة والموازانات الملحقه عن السنة المالية التي تبدأ في اول كانون الثاني سنة

١٩٧٨ وتنتهي في ٣١ كانون الاول ١٩٧٨ وفقا لاحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية - تقترح في الموازنة العامة والموازانات الملحقه الاعتمادات المبيته في ما يلي:

- الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة): ٢٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠

- موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف: ٢٢٣٨٥٦٠٠٠

- موازنة مديرية اليانصيب الوطني: ٥٢٢٠٠٠٠٠

- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري: ٤٧٦٠٠٠٠٠

- المجموع: ٢٥٨٣٦٥٦٠٠٠

وذلك وفقا للجدول رقم ١ و٢ و٣ و٤ الملحقه بهذا القانون. الخ. . .

تقرير لجنة المالية والموازنة.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

تمهيد:

أحالت الحكومة على مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٨ بموجب المرسوم رقم ٤٨٢ تاريخ اول تشرين الاول سنة ١٩٧٧. بدأت لجنة المالية والموازنة درس هذا المشروع بتاريخ ١٤ كانون اول سنة ١٩٧٧ وذلك عقب انتهاء طبع المشروع وتوزيعه على اعضائها بلغ عدد جلسات اللجنة عشرين كان اخرها عند منتصف الشهر الفائت مع بداية العدوان الاسرائيلي على الجنوب لبنان.

ايها السادة،

كانت جلسات اللجنة، بحضور الوزراء المعنيين، مناسبة لاستعراض اوضاع مختلف الوزارات والادارات العامة والوقوف على ما آلت اليه حالها بعد الاحداث الدامية التي عصفت بالبلاد خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وكذلك على ما فعلته الحكومة لاعادة نحيكها وتنشيطها لن اتناول تلك الاوضاع ولا ما فعلته الحكومة واكتفى بالاشارة الى هذين العنوانين لايين ان درس مشروع الموازنة وان كان دقيقا وجادا الا انه لم يكن درسا عاديا، طبيعيا، مبينا على مقارنات ومستندا الى مؤشرات ولذلك فان تقريرنا حول هذا المشروع لن يكون كما تعودنا وضعه، تقريراً مسبقاً مفصلاً وانما مقتضياً يتناول باختصار مشروع الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة والموازنات الملحقه.

الموازنة العامة والموازنات الملحقه:

بلغت الارقام الاجمالية لمشروع موازنة عام ١٩٧٨، كما عدلتها اللجنة / ٢٥٨٣٦٥٠٠٠ / ليرة لبنانية موزعة كما يلي. الخ. . .

ان مقارنة الارقام اعلاه تظهر ان التعديلات التي اقترتها اللجنة، بموافقة وزارة المالية، قد اصابت الموازنة

العامة في اجزائها الثلاثة وموازنة مديرية اليانصيب الوطني اما موازنة المديرية العامة للهاتف وموازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري فقد بقيتا على حالهما .

سنتناول تباعا وفي قسمين الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة والموازنات الملحقة ، يليهما قسم يتعلق بمشروع قانون الموازنة وقسم رابع يتضمن توصيات اللجنة .

القسم الاول : الموازنة العامة

كما سبق وذكرنا ، فقد بلغت ارقام الموازنة العامة في اجزائها وفق ما اقرته اللجنة / ٢٠٠٠، ٠٠٠٠، ٢٦٠، ٢ / ل.ل.ل. مقابل ٢٣٨٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.ل. كما احيل من الحكومة أي زيادة ١٧٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.ل. سنبحث تباعا في نفقات هذه الموازنة ووارداتها .

اولا : نفقات الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة :

توزعت اعتمادات الموازنة العامة كما يلي . الخ . . .

ذكرنا اعلاه ان نفقات الموازنة العامة في اجزائها الثلاثة قد اقرت في اللجنة بزيادة ١٧٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.ل. على ارقام المشروع المحال من الحكومة فكيف تتوزع هذه الزيادة؟

لبيان ذلك ، فاننا نلجأ الى وضع جدول لكل جزء تضمنه الاعتماد الموصل اصلا ثم الاعتماد المقر فالفرق بين الاثنين مع تفسير لهذا الفرق . الخ . . .

فيما يلي تفسير لمعظم الزيادات التي طرأت على اعتمادات الجزء الاول :

مجلس النواب :

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٣٠٣٩٠٠ ل.ل.ل. ومن مراجعة فصول هذا الباب وبنوده يتضح ان هناك فقرة رقمها ١ ادخلت على البند الثالث من الفصل الاول تحت تسمية «ايجارات» لحظ لها اعتماد مقداره ١٠٠٠٢٠٠ ل.ل.ل. وهذا الاعتماد هو بدل ايجار المقر المؤقت لمجلس النواب في قصر منصور لمدة ثلاث سنوات . هذه هي اهم الزيادات في هذا الباب .

مجلس الوزراء :

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٥٨١٠٠٠ ل.ل.ل. توزعت على مختلف فصوله ، الا ان الزيادة الرئيسية تكمن في زيادة النفقات المقررة في الفقرة ٣ من البند ٧ من الفصل الاول اذ ادخل عليها مساعدة مؤسسة المحفوظات الوطنية بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ل.ل.ل. لم يكن ملحوظا في اساس المشروع عند وضعه .

وزارة العدلية :

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٨١٥٠٠٠ ل.ل.ل. توزعت على مختلف فصوله الا ان الزيادة الرئيسية تكمن في زيادة النفقات المقدرة في الفقرة ٢ من البند ٢ من الفصل الاول (تعويضات مختلفة) اذ لحظ في هذه

الفقرة اعتماد لتعويضات مختلفة للجان التخمين والتحكيم بلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

وزارة الداخلية:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٩٦٥٠٠٠ ل.ل. منها زيادة في اعتمادات الايجارات مقدارها ٩٠٠٠٠٠ ل.ل. اضيفت الى الاعتماد الملحوظ اساسا في الفقرة ١، بند ٣ الفصل الرابع (الامن العام) ويبلغ ٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

وزارة الدفاع الوطني:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٥٥٠٠٠٠ ل.ل. منها ٥٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة في الفقرة ١ من البند ٨ من الفصل الثاني (نفقات برنامج الجندي).

وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٣٦٩٩٦٥٠٠ ل.ل. توزعت على مختلف فصوله، وتكمن الزيادات الرئيسية فيما يلي:

- ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة في المساهمة في موازنة الجامعة اللبنانية (فقرة ٣، البند ٧، الفصل الاول).
- ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة في المساهمة في موازنة المركز التربوي للبحوث والانماء (فقرة ٣، البند ٧، الفصل الاول).
- ٣٥٣٤٠٠٠ ل.ل. زيادة في رواتب المتعاقدين لتغطية تعاقد ١٩٠٠ مدرس لمدة ستة اشهر (فقرة ٤، البند ١، الفصل الثاني).

وزارة الصحة العامة:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٩٣٥١٠٠ ل.ل. توزعت على مختلف فصوله وتكمن الزيادات الرئيسية فيما يلي:

- ٦٠٤٦٠٠ ل.ل. لحظ اعتماد في رواتب المتعاقدين (اجور الاطباء والعناصر المساعدة العاملين حاليا في مجلس الجنوب) (الفقرة ٤، البند ١، الفصل الاول).
- ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لحظ اعتماد في المساهمات والمساعدات (مساعدة للصليب الاحمر) (الفقرة ١، البند ٧، الفصل الاول).
- ٢٨٠٥٠٠ ل.ل. لحظ اعتماد في النفقات المتنوعة (نفقات انشاء فرع للاعداد المهني للتقنية المخبرية الطبية).

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٦٠٣٠٠٠ ل.ل. توزعت على مختلف فصوله الا ان الجزء الاكبر من

هذه الزيادة يكمن في الاعتماد الملحوظ لاول مرة في بند المساهمات والمساعدات ويبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. كمساعدة للمؤسسة الوطنية للاستخدام (الفقرة ١ ، البند ٧، الفصل الاول).

وزارة الاعلام:

- بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٧٠٥٠٠٠٠ ل.ل. منها:
 - ٥٦٥٠٠٠٠ ل.ل. اعتماد جديد لحظ في بند الدعاية والعلاقات الخارجية لتسديد نفقات دعاية سابقة (الفقرة ١ ، البند ٦ الفصل الاول).
 - ١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. اعتماد جديد لحظ في بند المساهمات والمساعدات (مساعدة للتعاقد مع المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى) الفقرة ١ ، البند ٧، الفصل الاول.
 - ١٥٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة اعتماد في بند النفقات المتنوعة (برامج ومواد واعمال ونفقات اذاعية) الفقرة ١ ن البند ٨ الفصل الثاني.

وزارة الاشغال العامة:

- بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٨٧٥٠٠٠٠ ل.ل. منها:
 - ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. اعتماد جديد لحظ في بند النفقات المتنوعة (نفقات اعمال الضم والفرز) الفقرة ٧ جديدة، البند ٨، الفصل الثالث.
 - ٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة اعتماد في بند الصيانة (صيانة تجهيزات المطار) الفقرة ١ ، البند ٥، الفصل الرابع.

وزارة الاقتصاد والتجارة:

- بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٥٢٠٨٠٠٠ ل.ل. منها ١٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. اعتماد جديد في بند المساهمات والمساعدات كمساهمة لمصلحة معرض لبنان الدولي الدائم في طرابلس.

وزارة السياحة:

- بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل. منها ٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. زيادة في نفقات الدعاية (زيادة في مساهمة الدعاية للمجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان). تلك هي اهم الزيادات التي اقرت في نفقات الجزء الاول.

٢ - الزيادة المقررة في اعتمادات الجزء الثاني. الخ . . .

من المراجعة جدول المقارنة اعلاه، يتبين ان اهم الفروقات قد تركزت في زيادة اعتمادات الابواب رقم ١٠ و١٣ و١٤ العائدة لوزارات الصحة العامة والاشغال العامة والنقل والزراعة وفيما يلي بيان عنها:

وزارة الصحة العامة:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٦١٤٠٠٠ ل.ل. لحظت في الفقرة ٢١ جديدة منالبند ٢٣ من الفصل الاول لنفقات شراء وتجهيزات وانشاء بناء لمستشفى التوليد في طرابلس.

وزارة الاشغال العامة والنقل:

بلغت الزيادة في اعتمادات هذا الباب ٣٤٢٠٠٠٠٠ ل.ل. توزع معظمها على ما يلي. الخ. . .

٣ - الزيادة المقررة في الجزء الثالث. الخ. . . من مراجعة هذا الجدول يتبين ان الزيادات حصلت في اعتمادات وزارتي التربية الوطنية والفنون الجميلة والاشغال العامة والنقل.

وفيما يلي بيان بهذه الزيادات:

وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة:

بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ صدر مرسومان اشتراعيان رقم ١٥٦ و١٥٨ الاول يلحظ اعتماد اساسي بمبلغ ١٢٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لانشاء معاهد ومدارس ومراكز تدريب للتعليم المهني والتقني وتجهيزها خصص منه كاعتماد دفع لسنة ١٩٧٨ مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ ل.ل. والثاني يلحظ اعتماد اساسي بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لنفقات تجهيزات واصلاح وترميم وصيانة معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني ومراكز التدريب خصص كله كاعتماد دفع لسنة ١٩٧٨.

وقد بوب المرسوم رقم ١٥٦ في الفصل رقم ١٠٩ من الباب التاسع وبوب المرسوم رقم ١٥٨ في الفصل رقم ١٠٧ من الباب ذاته.

وزارة الاشغال العامة والنقل:

بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ صدر مرسومان اشتراعيان رقم ١٥٢ و١٥٥ الاول يتعلق بمشترى اتوبيسات للنقل المشترك لحظ له اعتماد اساسي بمبلغ ٤٩٦٣٥٠٠٠ ل.ل. ٤٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. نفقات شراء زائد ٩٦٣٥٠٠٠ ل.ل. فوائد خصص منه كاعتماد دفع لسنة ١٩٧٨ مبلغ ٥٩٥٠٠٠ ل.ل. (الفصل رقم ٢٦١). والثاني يتعلق بزيادة الاعتمادات الاساسية لتوسيع وتطوير مطار بيروت الدولي بمبلغ ٤٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. مع لحظ اعتماد دفع لسنة ١٩٧٨ مقداره ٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

وهكذا تأتي على ختام بيان الزيادات التي ادخلت على اعتمادات مشروع الموازنة العامة المحال الى المجلس خلال مناقشة اللجنة له بموافقة وزارة المالية وفقا للاصول.

ليها السادة،

لا بد انكم لاحظتم اننا في عرضنا لنفقات الموازنة العامة لم نجر اية مقارنة مع ارقام العام السابق لتبين موقع الزيادات او النقصان ونقف بالتالي على تطور النفقات ومن خلالها على تطلع الادارة واهتماماتها، والسبب في ذلك، كما تعلمون هو عدم جدوى عملية لهذه خاصة وان السنة السابقة اتت بعد سنتين من الاحداث تعطلت

فبها كل المقاييس وسقطت معها كل المقارنات ونذكر هنا بأن موازنة عام ١٩٧٧ قد صدرت بمرسومين اشتراعيين:

الاول: تحت رقم تاريخ ٢٦ ايار ١٩٧٧ ويتناول في نفقاته:

- الموازنة العامة (الجزء الاول) .ل.ل ١٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠
- الموازنة المديرية العامة للبرق والهاتف .ل.ل ٨٦٦٠٠٠٠٠٠٠
- الموازنة مديريةية اليانصيب الوطني .ل.ل ١٩٢٠٠٠٠٠٠٠
- الموازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري .ل.ل ٢٣٢٠٠٠٠٠٠٠
- المجموع .ل.ل ١٣٩٩٠٠٠٠٠٠٠

الثاني: تحت رقم ٧٥ تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٧ ويتناول في نفقاته:

- الموازنة العامة (الجزءان الثاني والثالث) .ل.ل ٣٩١٤٥٤٠٠٠٠
- الموازنة المديرية العامة لبرق والهاتف (الجزء الثالث) .ل.ل ٧٥٤٢٠٠٠٠٠
- المجموع .ل.ل ٤٦٦٨٧٤٠٠٠٠

علما بأن الجزئين الثاني والثالث من الموازنة العامة يبلغ كل منهما في نفقاته:

- الجزء الثاني .ل.ل ٣٢٩١٩٧٠٠٠٠
- الجزء الثالث .ل.ل ٦٢٢٥٧٠٠٠٠
- .ل.ل ٣٩١٤٥٤٠٠٠٠

ثانيا - واردات الموازنة العامة:

قدرت واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقه على الوجه التالي:

- الموازنة العامة (الجزء الاول - الواردات العادية) .ل.ل ١٤٠٣٠٠٠٠٠٠٠
- الموازنة العامة (الجزء الثاني - الواردات الاستثنائية) .ل.ل ٨٥٧٠٠٠٠٠٠٠
- الموازنة المديرية العامة للبرق والهاتف .ل.ل ٢٢٣٨٥٦٠٠٠٠
- مديريةية اليانصيب الوطني .ل.ل ٥٢٢٠٠٠٠٠٠٠

- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

٤٧٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

المجموع

٢٥٨٣٦٥٦٠٠٠ ل.ل.

من هذا البيان يتبين ان واردات الموازنة العامة دون الموازنات الملحقه قد قدرت كما يلي:

- الموازنة العامة (الجزء الاول - الواردات العادية)

١٤٠٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

- الموازنة العامة (الجزء الثاني - الواردات الاستثنائية)

٨٥٧٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

المجموع

٢٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من المعلوم ان نفقات الجزئين الاول والثاني من الموازنة العامة تغطي عملا بالمادة ٢٩ من قانون المحاسبة العمومية بواردات عادية، فاذا تجاوزت الاعتمادات المطلوبة الواردات المقدرة كان على وزير المالية عملا بالمادة ١٦ من القانون المذكور ان يؤمن التوازن باقتراح ما يراه ضروريا من التدابير التالية:

- تخفيض النفقات .

- تغطية الفرق بمأخوذات من مال الاحتياط اذا كان ذلك ممكنا .

- ايجاد موارد جديدة .

ان الواردات العادية المقدرة تبلغ ١٤٠٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في حين ان تقديرات اعتمادات الجزئين الاول والثاني تبلغ ٢١١٠٩٠٥٠٠٠ ل.ل. أي زيادة على الواردات العادية مقدارها ٦٠٨٩٠٥٠٠٠ ل.ل.

وبما انه لم يرد الى اللجنة أي مشروع من شأنه ايجاد موارد جديدة، وهذا ما نفهمه في الظروف الصعبة الراهنة، وتفاديا لاية مخالفة لاحكام قانون المحاسبة العمومية، نرى ان يتضمن مشروع قانون موازنة عام ١٩٧٨ نصا - يجيز للحكومة ان تتقدم بمشروع موازنة غير متوازن في نفقاته ووارداته المقدرة .

هذا وندرج فيما يلي جدولاً اجمالياً (جدول رقم ٥ معدل) بالواردات المقدرة لمشروع الموازنة العامة . الخ . . .

ايها السادة،

كما تلاحظون، لم نقم باجراء أي مقارنة مع تقديرات واردات سنة ١٠٧٧، لذات الاسباب التي بينها في ختام بحثنا لنفقات الموازنة العامة .

وعلى سبيل الاشارة ايضا نورد يلي تقديرات واردات موازنة عام ١٩٧٧ كما جاءت في المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٣ و ٧٥ تاريخ ٢٦ ايار ١٩٧٧ و ٢٧ حزيران ١٩٧٧ .

المرسوم الاشتراعي رقم ٤٣ . الخ . . .

القسم الثاني: الموازنات الملحقه

الموازنات الملحقه ثلاث:

- موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف.

- موازنة مديرية اليا نصيب الوطني.

- موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

اولا - موازنة المديرية العامة للبرق والهاتف.

١ - في النفقات:

بلغت الاعتمادات الموصدة لمشروع موازنة هذه المديرية ٢٢٣٨٥٦٠٠٠ موزعة كما يلي: (جدول رقم ٢).

الخ. . .

٢ - في الواردات

بلغت تقديرات الواردات ٢٢٣٨٥٦٠٠٠ ل.ل. موزعة على الوجه التالي (جدول رقم ٦). الخ. . .

ثانيا - موازنة مديرية اليا نصيب الوطني.

١ - في النفقات:

بلغت الاعتمادات المرصدة لمشروع موازنة مديرية اليا نصيب الوطني كمايلي: (جدول رقم ٣). الخ. . .

٢ - في الواردات

بلغت تقديرات الواردات ٥٢٠٠٠٢٠٠ ل.ل. موزعة كما يلي: (جدول رقم ٧ معدل). الخ. . .

ثالثا - موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

١ - في النفقات

بلغت الاعتمادات المرصدة لمشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٤٧٦٠٠٠٠٠ ل.ل. موزعة

على الوجه التالي: (جدول رقم ٤). الخ. . .

٢ - في الواردات

بلغت الواردات المقترنة ٤٧٦٠٠٠٠٠ ل.ل. موزعة على الوجه التالي: (جدول رقم ٨). الخ. . .

القسم الثالث - مشروع قانون الموازنة:

درست لجنة المال والموازنة مشروع قانون موازنة عام ١٩٧٨ وبعد المناقشة ادخلت عليه تعديلات وازافت

اليه مواد طلبت وزارة المالية ادراجها في مشروع القانون يتعلق بعضها بتسوية اوضاع ناتجة عن الاحداث وبعضها

الآخر بتعديل احكام قوانين وضعية كما يتبين من المادة الخامسة عشرة وما يليها حتى المادة السابعة والعشرين .
وفيما يلي نص مشروع قانون موازنة ٧٨ كما تعدل في اللجنة: (يطبع المشروع المرفق على حدة ويربط
بالتقرير) .

القسم الرابع - توصيات اللجنة بمناسبة درس مشروع الموازنة:

خلال مناقشة اللجنة لمشروع الموازنة اتخذت توصيات مختلفة نوردها كما يلي:

أ. رئاسة مجلس الوزراء:

- التفيتش المركزي: توصي اللجنة بتعزيز التفيتش المركزي وتوسيع صلاحياته وزيادة ملاكاته بحيث يصبح
فعالاً في مجال عمله .

- تعاونية موظفي الدولة: توصي اللجنة بزيادة التعرفة الطبية ومنحة التعليم وصرف المساعدات شيكات .

ب. وزارة الداخلية:

- الامن العام: توصي اللجنة بتقوية جهاز الامن العام وذلك من خلال زيادة مخصصاته وتعويضاته ومساواته
بقوى الامن الداخلي لجهة الخدمة واعباء الجندي .

ت. وزارة المالية:

- المديرية العامة: توصي اللجنة بتقوية طاقة الجباية وذلك بزيادة عدد مراقبي التحقق والجباية بغية رفع
واردات الخزينة .

- ادارة الجمارك: توصي اللجنة بتعديل ملاك الضابطة الجمركية من خفر ومساعدين وزيادة عددهم رفعا
للانتاج .

ث. وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة:

- المديرية العامة للتربية: توصي اللجنة بأن تدفع الوزارة الى ال ١٩٠٠ مدرس الذين تعقدت معهم لمدة ستة
اشهر للعام الدراسي ١٩٧٧-١٩٧٨ اعتباراً من ١/١/١٩٧٨ رواتب سنة كاملة بدلا عن النصف سنة .

ج. وزارة الاشغال والنقل:

توصي اللجنة بوضع نظام تعاقدى خاص يتضمن تعويضات اضافية للمتعاقدين من حملة الاختصاصات في
حقول الهندسة .

ايها السادة،

كان بودنا ان نتطرق الى مواضيع عديدة تعودنا ان نعالجها في تقاريرنا السابقة ولكن واقع الحال من جهة
والظروف المحيطة بنا من جهة اخرى لا تمكننا من الوصول الى مبتغانا وبالتالي الى نتائج مفيدة كلنا يدرك اين وصلنا

وكلنا يعرف اين نحن. فما الفائدة من البحث في بقايا الاموال غير المحصلة من الضرائب والرسوم المباشرة بعد ان فرض الوضع الراهن تمديد مهل التسديد حتى الامس القريب (٣١/٣/١٩٧٨) وما هي الفائدة من بحث الاعتمادات المدورة «في الوقت الذي نرى فيه انه من الضروري القيام بعملية فحص عام لجميع الاعتمادات المدورة، فيبقى منها ما يجب ابقاؤه ويسقط منها ما يجب اسقاطه كذلك الامر بالنسبة لسلفات الخزينة» ونحن هنا نكرر مجددا على وجوب تسوية ما امكن منها.

دولة الرئيس، حضرة الزملاء المحترمين،

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا التقرير المتقضب، مع مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٨ ومرفقاته كما تعدل في لجنة المال والموازنة لندرجو منكم اختصار مناقشة ما امكن واقتراره.

بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٨

مقرر لجنة المالية والموازنة

محمد يوسف بيضون

المرفقات:

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٧٨ مرفقا بالجداول الاجمالية بعد تعديله.
- ٢ - البيانات التفصيلية للنفقات والواردات العائدة للمشروع معدلا.

* قسم النفقات

الباب الاول - رئاسة الجمهورية. الخ.

الرئيس: يتل مجددا اقتراح مشروع القانون المعجل المكرر المقدم من بعض السادة النواب والرامي الى تصديق الموازنة العامة بمادة وحيدة.

فتلي مشروع القانون التالي:

مادة وحيدة - صدق مشروع القانون وجميع الموازنات والجداول المرفقة المحال الى المجلس النيابي بموجب المرسوم رقم ٤٨٢ تاريخ ١/١٠/١٩٧٧ كما عدلته لجنة المالية والموازنة. ويعمل بهذا القانون فور نشره.

قانون موازنة ١٩٧٨. الخ. . .

الرئيس: صدق القانون بالاجماع،

يتل ملخص الجلسة.

قتلي المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الاول ١٩٧٨ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم

الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٧٨ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.
تغيب السادة - بيار الجميل، رشيد الصلح، سورين خان اميريان، فريد جبران، نجاح واكيم، حميد
ذكروب، عادل عسيان، كاظم الخليل، ادوار حنين، امين الجميل، ارايروانيان، توفيق عساف، ريمون اده،
زاهر الخطيب، عزيز عون، عبدو عويدات، كميل شمعون، امين الحافظ، انطوان فرنجية، باخوس حكيم،
بطرس حرب، رشيد كرامي، صالح الخير، طلال المرعبي، موريس فاضل، هاشم الحسيني، حسين منصور،
حسن الميس، عبد المولى امهز، ناظم القادري.

واعتذر السادة - جوزف سكاف، يوسف حمود.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، واصحاب المعالي الوزراء السادة: فؤاد
بطرس اسعد رزق، ميشال ضومط، امين البزري، فريد روفائل.

افتتح دولة الرئيس الجلسة، وبعد ان وافق المجلس على مبدأ التصويت على الموازنة العامة بمادة وحيدة،
صدق المجلس مشروع قانون قطع حساب عام ١٩٧٤ بمادة وحيدة ثم تليت المادة الوحيدة القاضية بالتصويت على
الموازنة العامة فوافق عليها المجلس، وصدقت الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

وتلي هذا الملخص،

الرئيس: من يوافق على صحة ملخص هذا المحضر يرفع يده.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر وارفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل الظهر.

عن رئيس المجلس

منير ابو فاضل

امين السر

طلال المرعبي

طارق حبشي

مدير عام شؤون رئاسة المجلس

احسان ابو خليل

عن رئيس مصلحة المحاضر والجلسات

مارون كوكباني